العراق

المُرَاجَعَةُ الدَّوْرِيَّةُ الشَّامِلَة

الدَّورةُ السابعة، 4-15 شباط / فيفري 2010

8 سبتمبر 2009

1. السياق العام والقانون الدولي
2. السياسة الأمريكية هي المحددة للوضع الحالي
3. تزايد عدد الفاعلين المسلحين
4. انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل الإفلات من العقاب
5. التوصيات

تذكر الكرامة أنها تركز أنشطتها على 4 مجالات رئيسية: الاحتجاز التعسفي، الاختفاءات القسرية، التعذيب، الإعدامات دون محاكمة. كما نحرص أساسا على إطلاع الإجراءات الخاصة والأجهزة العرفية للأمم المتحدة على حالات فردية موثقة وكذا الاتصال بالفاعلين المحليين بما فيهم الضحايا وأسرهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

Alkarama for Human Rights – 2bis Chemin des Vignes – 1209 Geneva – Switzerland
T +41 22 734 10 06 – F +41 22 734 10 34 - Email: geneva@alkarama.org – Url: www.alkarama.org

1. السياق العام والقانون الدولي

لازال اجتياح القوات متعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة يرسم معالم الوضع في البلاد. ففي الفترة الممتدة من 20 مارس و 2 مايو 2003، قام الجيش الأمريكي بإلقاء 30000 قنبلة و 20000 قذيفة كروز تسببت في دمار هائل في البنيات التحتية لبلد كان يعاني أصلا من مخلفات أكثر من 12 سنة من الحصار. هذا مع العلم بأن الاجتياح يشكل أصلا خرقا سافرا للقانون الدولي صادقت عليه الأمم المتحدة[1] فيما بعد، خاصة عبر القرار رقم 1483 الصادر بتاريخ 22 مايو 2003 والقرار رقم 1511 الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2003 واللذين يؤيدان الاحتلال ويمنحان السلطة المؤقتة للتحالف مشروعية رسمية بعد أن كانت مجرد إدارة أجنبية تدير الاحتلال[2].

وقد امتدت المرحلة الثانية التي يغطيها القرار رقم 1546 الصادر بتاريخ 8 يونيو 2004 إلى نهاية سنة 2008 وسمحت بوجود القوات متعددة الجنسية معتبرة أن تعيين حكومة انتقالية انطلاقا من 30 يونيو 2004 من المفترض أن "تتحمل كامل المسؤولية وتمتلك السلطة اللازمة لحكم العراق" يضع حدا لوضع الاحتلال. منذ ذلك التاريخ، أصبح وجود قوة أجنبية مشكلة من 150000 رجل نوعا من تلبية الدعوة الصادرة عن هذه الحكومة وبذلك تتوفر القوات متعددة الجنسية رسميا على تفويض مزدوج: من لدن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتأمين الوضع داخل البلد ومن لدن الحكومة العراقية أيضا. والملاحظ أنّ الأمم المتحدة اكتفت خلال هذه السنوات بلعب دور جد هامشي تاركة الولايات المتحدة تقرر وحدها مصير البلاد[3].

من هذا المنطلق، يعتبر بعض رجال القانون أنّ قرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار رقم 1546، تشرّع الاحتلال. فقد تمّ فرض حكومة انتقالية قامت بـ"دعوة" جيش الاحتلال الأجنبي إلى البقاء وتعديل القوانين والبنيات السياسية للبلد واحتكار الحصانة القانونية لها ولمرتزقتها وفرض الإعفاء الضريبي لها ولقواتها. وبذلك تم إفراغ مبدأ "حق الشعب العراقي في تقرير مصيره بحرية" من معناه[4]. بل إنّ "العملية السياسية" تم تعطيلها منذ البداية مادامت القوة الأجنبية قد قامت بإملاء أوامرها عبر مراسيم السلطة المؤقتة للتحالف، خاصة المرسوم رقم 39 الذي نص على خصخصة مقاولات الدولة وألغى التشريع السابق ليمكّن بذلك الشركات الأجنبية من التغلغل بكل حرية.

في هذا السياق المطبوع بالاحتلال العسكري أجريت في يناير 2005 انتخابات تشريعية قاطعها قسم من ساكنة العراق. ونظرا لانعدام الأمن في البلد فقد تغيّب عنها المراقبون الدوليون وكلّف البرلمان الجديد بصياغة دستور جديد تمّت المصادقة عليه بالاستفتاء يوم 15 أكتوبر 2005. ليتمّ التصويت في شهر ديسمبر على الحكومة التي يرأسها نوري المالكي.

---

[1] تسمي العديد من المنظمات الأفعال المرتكبة في العراق جرائم حرب: غارات على الساكنة المدنية، استعمال أسلحة محرمة، قصف مكثف وطويل الأمد، تدمير للبنيات التحتية، ووسائل الإعلام والاتصال، إلخ. انظر مركز أوربا العالم الثالث، العصبة الدولية لحقوق وتحرير الشعوب:منذ الغزو وإلى الآن، يتميز الوضع في العراق بتراكم غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية لانتهاكات القانون الدولي.
http://www.cetim.ch/fr/interventions_details.php?iid=244, 2005

[2] حسب الجمعية الأمريكية للحقوقيين و مركز أوربا العالم الثالث، "يمنح هذا القرار للدول المحتلة للعراق التحكم في اقتصاد العراق ومستقبله السياسي مما يشكل خرقا للمقطع 3 للعنوان 3 (الأراضي المحتلة) من معاهدة جنيف 4 التي تمنح صلاحيات محدودة لقوات تحتل أرضا أجنبية".
http://www.cetim.ch/fr/interventions_details.php?iid=203

[3] حسب أستاذ القانون الدولي ونائب البرلمان الألماني ،السيد نورمان باتش، إذا اعتبرنا شكليا الاحتلال متجاوزا، لابد مع ذلك من طرح سؤالين :"ماذا نقول في السيطرة على الأرض من طرف جيش أجنبي؟" و "ماذا عن إمكانية قيام هذا الجيش بممارسة سلطته على الساكنة المحلية؟". يقودنا الجواب عن هذين السؤالين إلى القول بأنّ العراق بلد يرزح تحت الاحتلال. عرض قدم ضمن ندوة حول العراق، 8 مارس 2008.
http://www.norman-paech.de/fileadmin/user_upload/texte/Irakkonferenz_Berlin_08-03-08.pdf

[4] مركز أوربا العالم الثالث و الجمعية الأمريكية للحقوقيين، نقد القرار 1546 (2004) الصادر عن مجلس الأمن،
http://www.cetim.ch/fr/interventions_details.php?iid=214
و مركز أوربا العالم الثالث و الجمعية الأمريكية للحقوقيين، من إعادة الإعمار إلى خصخصة العراق، 2005
http://www.cetim.ch/fr/interventions_details.php?iid=246

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت بتوقيع المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة في 16 نوفمبر 2008 والتي تعوّض القرارات السابقة للأمم المتحدة التي كانت تشرّع وجود الجيوش الأجنبية في البلاد. ورغم أنّ البرلمان العراقي كان قد اشترط إجراء استفتاء يؤكد هذه المعاهدة قبل يوليو 2009 فإنّ الأمر لم يتمّ إلى حدود سبتمبر من نفس السنة.

وتسمح هذه المعاهدة للقوات الأمريكية بالبقاء في البلاد إلى حدود سنة 2011، لكنها تلزمها بالانسحاب من المدن والقرى ابتداء من نهاية يونيو 2009. إلا أنّ بعض بنودها يمنح القيادة العسكرية الأمريكية صلاحيات تحد من سيادة العراق. فرغم أنها لا تسمح للقوات الأمريكية بالقيام بعمليات عسكرية إلا بموافقة عراقية، ينص الفصل 4 على استثناء تتمتع بموجبه بالحق في الدفاع عن النفس ويمكن تأويله بشكل فضفاض. كما تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بالحق في مساعدة العراقيين رغم انتهاء الأجل المحدد وحتى في حالة "التهديد الداخلي" والخطر المحيط بـ"المؤسسات الديمقراطية". إضافة إلى ذلك، يمكن للجنود الأمريكيين الذين يقترفون "جرائم خطيرة" خارج قواعدهم وخارج أوقات عملهم أن يمثلوا أمام محاكم عراقية. لكن الغموض يكتنف الجرائم والجنح الأخرى المرتكبة ضد العراقيين وكذا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يقومون بها داخل قواعدهم العسكرية[5]. كما أنّ الاتفاقية لا تنص على العاملين في الشركات العسكرية أو الأمنية الخاصة لحساب وزارة الدفاع الأمريكية المتّهمين بارتكاب جرائم.

منذ التوقيع على هذه المعاهدة، أعدّ الأمريكيون لإمكانية تمديد أجل تواجدهم عبر الاحتفاظ بآلاف المدربين العسكريين والمستشارين، الخ. بل إنّ احتمال الانسحاب التام للقوات الأمريكية يبدو مستبعدا نظرا لحجم الاستثمارات التي رصدت لتحصين قواعدها المعدّة للبقاء. وتواجه المعاهدة انتقادات شديدة من طرف العديد من العراقيين الذين يرون عدم إمكانية إبرام اتفاق ثنائي عادل في ظل وجود جيش الاحتلال[6].

ويشهد الوضع الاقتصادي والصحي المأساوي، أصلا بفعل الحصار الأممي المضروب على العراق منذ سنة 1991، تدهورا خطيرا بعد الاجتياح نظرا لعملية تفكيك الدولة التي قامت بها إدارة "بريمر". فقد تم حل الشرطة والجيش وسرح الآلاف من الموظفين والمهندسين وأطر الخدمات العمومية، إلخ. كما تم تدمير البنيات التحتية العمومية، خاصة شبكة التزويد بالماء والكهرباء والهاتف والنقل والمستشفيات. ومنذ ذلك الوقت، تتفاقم الكوارث الناجمة عن ندرة الأدوية الأساسية وسوء التغذية التي يعاني منها ملايين العراقيين والانخفاض الحاد لنسبة التمدرس[7] والارتفاع المهول للبطالة التي بلغت أكثر من 50%. وهكذا تدور في العراق، البلد الزاخر بالثروات، فصول إحدى أكثر الكوارث البشرية مأساوية خلال العقود الأخيرة.

وقد تمت خصخصة الاقتصاد الذي وُضع بعد ذلك في يد شركات أجنبية تحت غطاء "سياسة إعادة الإعمار"، وسادت الرشوة كما تم تحويل مبالغ طائلة[8] لحساب شركات دعيت لإعادة الإعمار الذي لم يتحقق. هذا علما أنّ المعارضة العراقية تمكّنت من الوقوف في وجه قرارات كانت ستكون وخيمة العواقب، خاصة في مجال المحروقات باعتباره المورد الحيوي للبلد والذي يسيل له لعاب الشركات متعددة الجنسية.

2. السياسة الأمريكية هي المحددة للوضع الحالي

لقد اختل التوازن الهش أصلا بين الشيعة والسنة والأكراد بفعل الاجتياح الذي دفع في اتجاه دعم استقلالية كردستان العراق في الشمال وتقديم السند لقسم من الطائفة الشيعية. فالأمريكيون يحاولون أن يبسطوا نفوذهم بممارسة سياسة بث الفرقة بين القوميات. لكن المقاومة نظمت صفوفها منذ بداية الاحتلال سواء في الأوساط السنية أو داخل الطائفة الشيعية، خاصة جنوب البلاد، أو لدى باقي الفاعلين (أحزاب سياسية، نقابات، هيآت مهنية، منظمات نسائية، طلابية، إلخ) وذلك بأشكال متعددة يظل الكفاح المسلح أشهرها بالنسبة للإعلام الغربي. فقد مكّن الوجود الميداني لتنظيم القاعدة، الناتج مباشرة، وكما كان منتظرا، عن الاحتلال، قوات التحالف من تجريم كل أطياف المقاومة ونعتها بالإرهاب.

---

[5] كارين لوكفيلد، العراق يوافق على بقاء الجيش الأمريكي ، أخبار ألمانيا، 17 نوفمبر 2008.

[6] جواكيم كيليار،خدعة لواشنطن، الشباب العالمي، 5 ديسمبر 2008.

[7] انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 83% سنة 2004 إلى 53% سنة 2007. كاترين ريبوفيل: اليونسيف تدين تجنيد الأطفال في العراق، 3 ابريل 2008.

[8] على غرار هيأة بيشتل (للماء)، انظر : إعادة إعمار العراق: 9 مليار دولار قد تكون اختفت، لوموند، 31 يناير 2005.

وقد حاولت قوات التحالف أن تبسط سيطرتها عبر "عملية سياسية" انبثقت عنها حكومة موالية يرأسها نوري المالكي الذي يمارس سياسة طائفية تزيد من حدة الصراعات القائمة أساسا (صراعات تتجاوز التقاتل بين السنة والشيعة نظرا لتعارض وجهات النظر داخل الطوائف نفسها حول الاحتلال والبعثيين وإيران، إلخ). ويحاول المالكي أن يفرض نفسه في الساحة بمساعدة قوات التحالف لكن عليه أيضا أن يتفاهم مع مختلف مكونات الطبقة السياسية وهو ما يمنعه من التنفيذ الحرفي لإملاءات الإدارة الأمريكية. وزيادة على القوات المسلحة والشرطة العراقية المنشأة حديثا والتي تتحكم فيها، ترعى حكومة بغداد مليشيات تزرع الرعب في قلوب الساكنة.

وعشية التوقيع على المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة في نوفمبر 2008، أعلنت هذه الأخيرة عن انخفاض ملحوظ في وتيرة العنف[9] لم يعمر سوى بضعة أشهر. فرغم أنّ عدد قتلى العسكريين الأمريكيين انحسر بقوة، يظل العدد الضخم للقتلى العراقيين مجهولا[10].

وقد عرفت استراتيجية الاحتلال الأمريكي تطورا ملحوظا بمرور الزمن. فمن المواجهة المباشرة مع المتمردين، انتقلت إلى دعوة بعضهم إلى التعاون لعلها تنجح في استئصال مقاومة تزداد قوة يوما بعد يوم وتتخطى تناقضاتها الداخلية محاولة أن توحد صفوفها.

وبحلول ربيع 2007، انطلقت عملية "سورج" (التدفق) فتم تدعيم القوات الأمريكية التي بلغ عددها 168000 جندي[11] وتضاعفت عملياتها في سائر أرجاء البلاد[12]. وقام الجنود الأمريكيون مدعومين ببعض الوحدات العراقية بتمشيط الأحياء السنية بصفة خاصة – في بغداد تحديدا – مما جعل عدد الساكنة السنية في المدينة يتقلص من 45% إلى 25%. تم تسجيل جميع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 60 سنة فأخذت بصماتهم واعتقل الآلاف منهم. كما تم استهداف أحياء شيعية، خاصة في البصرة وبغداد (الأعظمية) ثم إحاطة الأحياء المهدأة للعاصمة بأسوار مرتفعة (4 أمتار) منعت السكان من المرور بحرية إلا من خلال بعض المعابر القليلة.

بالموازاة مع هذه الحملة النارية، كثفت عملية "سورج" من استعمال طريقة أخرى ضد التمرد فدعت العديد من رؤساء القبائل السنية إلى إنشاء مليشيات (مجالس الصحوة) أو دعمها والتعاون مع القوات الأمريكية تحت غطاء محاربة تنظيم القاعدة، بل إنّ حوالي 80000 من أفرادها كانوا يتقاضون أجورا من الأمريكيين. وهو ما مكّن التحالف من التحكم في أطراف النزاع والتأثير على قوتها بشكل يمكنه من إضعاف المقاومة ضد الاحتلال[13].

لكن هذه الإستراتيجية تظل سيفا ذا حدين نظرا لأنّ المليشيات يمكن أن تحارب على عدة جبهات: ضد القاعدة، وهو ما تقوم به منذ 2005، وضد الجيش العراقي والمليشيات الحكومية بل ضد جيش الاحتلال نفسه. وقد تم تحويل مسؤولية المليشيات السنية إلى الحكومة التي عليها أن تدمجها في قوات الأمن رغم أنها لا تسعى لذلك، خشية تأثير ذلك على مشاريعها السلطوية، وذلك بتواطؤ من الأمريكان. ويثير هذا الصراع أحيانا توترات خطيرة بين القوات الحكومية ومجالس الصحوة التي ينضم بعضها أحيانا، حسب بعض المصادر، إلى المقاومة. وهو ما يشكل حسب الملاحظين أحد أسباب تصاعد حدة العنف حاليا[14].

---

[9] انخفاض نسبي جدا مادام عدد القتلى يوازي العدد المسجل سنة 2005.حساب خسائر التحالف في العراق. / http://icasualties.org

[10] انخفاض خسائر الولايات المتحدة لا يعني تحسن الوضع الأمني في العراق، يومية الزمان، 5 أغسطس 2008.
http://www.azzaman.com/english/index.asp?fname=news\2008-08-05\kurd.htm

[11] انتقل عددهم من 17000 إلى أكثر من 40000 داخل وحول بغداد، بوب وودوورد: لماذا انخفضت وتيرة العنف؟ "واشنطن بوست"، 8 سبتمبر 2008.

[12] بينما كانت الطائرات والمروحيات قد قامت بـ30 عملية في المتوسط يوميا، تضاعف هذا العدد أربع مرات وعشر مرات بالنسبة لإطلاق القذائف سنة 2007. كانت قوات التحالف تتحرك في الجو وبواسطة المدرعات ،تاركة المواجهة البرية للجنود العراقيين. المصدر:
Joachim Guilliard, Irak - Kein Weg vorwärts, IMI-Magazin, Oktober 2008, p. 17

[13] مهندس هذه الإستراتيجية هو ستيفن بيلد ،مستشار الجنرال بيتروس،الذي عمل في العراق إلى حدود أكتوبر 2008. "ما العمل في العراق؟:مائدة مستديرة"، فورين أفيرز، يوليو/غشت 2006، نقلا عن جوكيم كيليار
Irak - Kein Weg vorwärts, IMI-Magazin, octobre 2008, p. 19.

[14] علي رفعت وهالة جابر وسارة باكستر، تتزايد إراقة الدماء في العراق مع انهزام حلفاء الولايات المتحدة، دي تايمز، 3 مايو 2009،
http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/iraq/article6211364.ece

3- تزايد عدد الفاعلين المسلحين

منذ الغزو الأمريكي سنة 2003، قُتل أو جُرح مئات الآلاف من العراقيين خاصة من طرف القوات المسلحة للتحالف ومن مختلف قوات الأمن والمليشيات التي تتحكم فيها الحكومة العراقية ثم من طرف مليشيات مختلف الأحزاب السياسية أو زعماء القبائل والمجموعات المسلحة. فالجميع يقترفون أنواعا من الجرائم الخطيرة ويظل العدد الدقيق لحالات الوفاة العنيفة مجهولا ومثيرا للجدل[15]. أما عدد الذين فروا من مناطق سكناهم فقد بلغ 4 ملايين، نصفهم غادروا نحو البلدان المجاورة.

ومع تفكيك الجيش والشرطة العراقيين، هيمنت الفوضى على البلد. فقامت قوات التحالف (ومنظمة حلف الشمال الأطلسي أيضا) بتدريب ضباط عراقيين وأنشأت بنيات عسكرية جديدة مع الاحتفاظ بالقيادة الفعلية. ثم نفذت عمليات مشتركة لتهدئة الأحياء والقرى المتمردة قبل أن تنقل القيادة العسكرية الأمريكية مسؤولية المعارك الميدانية إلى العراقيين، مع الإشراف عليهم دائما.

فمنذ أبريل 2003، أنشأت الولايات المتحدة القوات العراقية الخاصة بالعمليات، وهي عبارة عن قوة مكونة من 4500 شخص (9 كتيبات موزعة على 4 قواعد للكومندوز) ينتظر أن يضاعف عددها بسرعة. "فإلى حدود ديسمبر 2009، سيتم تعزيز كل كتيبة بخلية استعلامات ستعمل باستقلالية عن مصالح الاستعلامات الأخرى في العراق"[16]. ورغم أنّ القوات العراقية الخاصة بالعمليات تخضع رسميا للحكومة العراقية فإنّ الساكنة العراقية تعتبرها فرعا سريا للجيش الأمريكي. فحين قام الأمريكان، انطلاقا من أبريل 2007، بتحويل مسؤوليتها إلى العراقيين، ساهموا بقوة في إنشاء وزارة جديدة أطلق عليها اسم "مكتب مكافحة الإرهاب" تتبع مباشرة للوزير الأول المالكي الذي أصدر مرسوما في هذا الشأن، علما أنّ البرلمان لا يطّلع على تفاصيل مهامها.

إن القوات العراقية الخاصة بالعمليات تنشط دون خشية من العقاب فكل الشكاوى أو الاحتجاجات الصادرة عن المدنيين تظل غير ذات جدوى. ويبدو أن المالكي يستخدمها للتخلص من خصومه، كما وقع في شهر ديسمبر 2008 عندما اعتقلت 35 موظفا في وزارة الداخلية. كما ذكرت الصحافة أنّ القوات الخاصة شنّت في شهر أغسطس من نفس السنة هجوما على موقع الحكومة الإقليمي بديالة مدعومة بالمروحيات الأمريكية واعتقلت عدة شخصيات. وأمام احتجاجات أعضاء البرلمان، لم يتردد المالكي، الذي عليه مبدئيا أن يصادق على كل مهمة للقوات الخاصة، في إنكار علمه بذلك ليبث بذلك الشكوك حول طبيعة السلطة التي تتحكم فعليا في هذه القوة[17].

4- انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل الإفلات من العقاب

قامت القوات متعددة الجنسية ونظيرتها العراقية بعمليات عسكرية تخللتها انتهاكات مكثفة للحق في الحياة (استخدام مفرط وغير مبرر للقوة، إعدامات سريعة وبدون محاكمة) واعتقالات ضخمة متبوعة بالاحتجاز التعسفي والسريع، إضافة إلى العدد الهائل للاختفاءات القسرية: في سنة 2007، أشارت وزارة حقوق الإنسان العراقية إلى 2438 حالة مسجلة لديها[18]، علما أنّ هذا الرقم أصغر بكثير من العدد الحقيقي الذي يمكن أن يبلغ عشرات الآلاف. ففي جميع حالات الاختفاء الجسيمة التي تتم في سياق مطبوع بالنزاع المسلح والاضطراب السياسي تظل وتيرة تفاعل أسر المختفين وتبليغها بالحادث بطيئة جدا.أما التعذيب فيُمارس بكثافة.

---

[15] تحافظ قوات التحالف على الغموض الذي يكتنف عدد الوفيات العنيفة وتحده في 45000. لكن المجلة الطبية الإنجليزية دي لونسيت قدرت في شهر يونيو 2006 عدد الموتى العراقيين بـ600000. أما معهد الاستطلاع البريطاني أوبنيون ريسرش بيزنس فيقدم عدد 1 مليون سنة بعد ذلك. سورين سيلو: معركة الأرقام حول عدد القتلى من الجانب العراقي، لوموند، 19 مارس 2008.

[16] حسب تقارير مجلس الشيوخ الأمريكي، في شين بوور، تشكيلة الموت الجديدة في العراق، ذي نايشن، 3 يونيو 2009. الترجمة الفرنسية:
http://www.legrandsoir.info/Irak-les-nouveaux-escadrons-de-la-mort-The-Nation.html

[17] شين بوور، تشكيلة الموت الجديدة في العراق، ذي نايشن، 3 يونيو 2009.

[18] وزارة حقوق الإنسان، قسم مراقبة السجون وأماكن الاحتجاز، التقرير السنوي 2007 المنشور سنة 2008 (بالعربية).

كما أن السلطات العراقية لا تحقق في هذه الانتهاكات، فالقضاء العراقي عاجز عن التدخل إذا كان الفاعل يشتغل ضمن القوات متعددة الجنسية نظرا للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين (أنظر أسفله). أما مستخدمو شركات الأمن الخاصة الأجنبية الذين يُقدّر عددهم بعشرات الآلاف فيحظون بنفس الامتياز بما أنّ البرلمان لم يقم بعد بإلغاء هذا البند، مثلهم في ذلك مثل أفراد قوات الأمن العراقية الذين لا يُتابعون بأفعالهم المخالفة للقانون، في حين تظل شكايات الضحايا دون ذات جدوى.

من جهة أخرى، يظل عشرات الآلاف من الأشخاص معتقلين دون تهمة ولا محاكمة. فقد أعلنت القوات الأمريكية في أغسطس 2008 أنها لا زالت تحتجز 21000 شخص بعد أن أطلقت سراح 10000 آخرين في نفس السنة[19]. بينما تحتجز القوات العراقية ما بين 50000 و 75000 شخص، ضمنهم مئات الأطفال.

في هذا السياق، يمكن للأشخاص المعتقلين لأسباب أمنية من طرف قوات التحالف أن يبقوا رهن الاحتجاز لمدة غير محددة دون إمكانية الاحتجاج على ذلك أمام أية سلطة قضائية. أما بالنسبة للمعتقلين لدى السلطات العراقية، فينص القانون الوطني على ضرورة مثولهم أمام قاض للتحقيق خلال الـ 24 ساعة التالية لاعتقالهم. ورغم هذا، يشكل الاحتجاز دون تقديم للمحاكمة القاعدة المعمول بها ويمكن أن يمتدّ شهورا بل سنوات. بل يفرض على الأشخاص الذين يتم إطلاق سراحهم توقيع التزام مكتوب بعدم تهديد الأمن ويلتزم أحد أقربائهم بضمان حسن سلوكهم.

أما ظروف الاحتجاز داخل السجون العراقية فمزرية للغاية بسبب الازدحام وقلة العلاج والغذاء والمعاملة السيئة والتعذيب الذي يمارسه العاملون في السجون. وتوجد أيضا العشرات من مراكز الاحتجاز السرية تحت سلطة القوات الأمنية والعراقية وكذا المليشيات التابعة لوزارة الداخلية وبعض الأحزاب السياسية المقربة من الحكومة.

ويظل التعذيب ممارسة ممنهجة ومكثفة، خاصة في مراكز الاحتجاز السرية. فرغم أنّ بنود المعاهدة الأمنية نصت على أن تقوم الولايات المتحدة بتحويل جميع المحتجزين لديها إلى السلطات العراقية، لازال هذا الأمر مجرد حبر على ورق.

وقد عرضت منظمة الكرامة على الإجراءات الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة حالات اعتقال قام بها أفراد القوات الخاصة، "لواء بغداد" التابع مباشرة للوزير الأول، يوم 22 فبراير 2009، في مقر دوام النائب محمد الدايني، المخصص لاستقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المواطنين. بل تمت متابعة السيد الدايني نفسه بسبب أنشطته الحقوقية ولأنه كشف عن وجود عدة سجون سرية. كما أن محاميه، الأستاذ إسماعيل حقي، الذي أخبرنا عن بعض المعلومات حول الاختفاء القسري والتعذيب الذي خضع له موكلوه بعد اعتقالهم واحتجازهم بسرية في مركز موجود في المنطقة الخضراء ببغداد تلقّى تهديدات بالقتل قبل أن يتعرّض لمحاولة اغتيال تم إجلاؤه عقبها إلى مستشفى العاصمة، بعد إصابته بجروح. ورغم تماثله للشفاء بسرعة، فقد لقي حتفه في ظروف مريبة مساء 25 يوليو 2009[20].

ورغم أنّ المحكمة الجنائية المركزية العراقية مؤهلة لمتابعة الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في أعمال إرهابية، فإنّ إجراءاتها غير مطابقة للمعايير الدولية للعدالة. فلازالت الأحكام المبنية على "اعترافات" منتزعة تحت التعذيب سائدة ولا يتم فتح أيّ تحقيق حول الادعاءات المتعلقة بهذا الشأن. كما أنّ المحكمة الجنائية العراقية العليا المنشأة لمحاكمة المسؤولين في النظام السابق الذي أزاحته القوات متعددة الجنسية لا تحترم هي أيضا المعايير الدولية في هذا المجال.

وقد صادق العراق في أغسطس 2008 على معاهدة مناهضة التعذيب، ثم قام البرلمان في نوفمبر من نفس السنة بتبني قانون يقضي بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

---

[19] توضح القوات الأمريكية في هذا البلاغ أن قرار مجلس الأمن رقم 1790 ومعاهدات جنيف تسمح للجنود باحتجاز أي شخص "لدواعي أمنية إلزامية". الجيش الأمريكي يقول بأنه يحتجز 21000 شخص في العراق، كسينهو، 2 أغسطس 2008،
http://news.xinhuanet.com/english/2008-08/02/content_8911309.htm

[20] الكرامة لحقوق الإنسان، العراق: اختفاء 11 شخص من محيط السيد محمد الدايني، 25 مايو 2009،
http:// ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3569

5- التوصيات

1. احترام التعهدات التي أخذها العراق على عاتقه بتوقيعه الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتبنيه لنصوص القانون الدولي في هذا المجال.

2. احترام وضمان حقوق جميع الأشخاص الذين يعيشون فوق ترابه وتحت سلطته، مهما كان انتماؤهم العرقي أو الديني، وإلزام قوات الاحتلال بذلك.

3. حماية الحق في الحياة بوضع حد للإعدامات السريعة ودون محاكمة، بما فيها الاغتيالات السياسية، ولأحكام الإعدام التي يتم النطق بها دون اعتبار لمقتضيات المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.

4. وضع حد للاختفاءات القسرية وإلغاء جميع أماكن الاحتجاز السرية وإنشاء نظام موثوق به ومستقل لمراقبة وحراسة جميع أماكن الاحتجاز.

5. وضع حد للتعذيب وللمعاملة اللاإنسانية والمهينة وفتح تحقيقات حول الادعاءات في الموضوع ومتابعة المسؤولين عن هذه الأفعال جنائيا وإدانتهم وتعويض الضحايا و/أو عائلاتهم وعدم الاستناد إلى الاعترافات المنتزعة بالتعذيب أثناء المحاكمة.

6. إدراج جريمة التعذيب كما يحددها الفصل الأول من المعاهدة في التشريع الداخلي وتحديد العقوبات الزجرية المناسبة لها.

7. وضع حد لعدم خضوع الانتهاكات الحقوقية الجسيمة للعقاب بالتأسيس الفعلي لاستقلالية السلطة القضائية، بالسهر على أن يكون مطابقا للمبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال القضاة والسهر على الإلغاء التام لتدخل السلطة التنفيذية في القضاء.

8. التفكير في تعيين مقرر خاص بالعراق تكون مهمته إجراء تحقيق معمق حول جميع الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة العراقية وقوات الاحتلال الأجنبية والشركات الخاصة الأجنبية منذ 2003.